

العسكرية لإسرائيل في الاعوام المالية من ١٩٧٧/١٩٧٨ الى ١٩٨١/١٩٨٢ من الثلث الى ٣٧ بالمئة في العام المالي ١٩٨٣/١٩٨٢^(٣).

وعند تحديد أثر الانفاق العسكري على الاقتصاد الإسرائيلي نجد ان الانفاق العسكري يتكوّن من انفاق بالعملة المحلية، وانفاق عسكري بالعملة الاجنبية، وهو ما يمثّل الواردات العسكرية. وهذا الجزء الاخير تتمّ تغطيته بالمعونات العسكرية والقروض الميسرة من الخارج، وهو ما تتولاه، حالياً، الولايات المتحدة الاميركية. كذلك، فان الرغبة في استمرارية التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية أدى الى توجيه الاستثمارات الى الصناعات الحربية، التي اصبحت على درجة من التقدم تمكّنها من التصدير الى الخارج.

وهكذا نجد ان الانفاق العسكري لا يشكل، بأكمله، عبئاً على الاقتصاد الإسرائيلي، بسبب قيام الولايات المتحدة بتمويل الجزء الخارجي منه، وبسبب استفادة الاقتصاد من الابحاث والصناعات الالكترونية والعسكرية للتصدير. ولكن يبقى، على الرغم من ذلك، ان مخصصات الانفاق العسكري تعتبر أعلى نسبة في العالم (حوالي ٢٢ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي).

وعلى الرغم ممّا يمثّله الانفاق العسكري من اعباء على الاقتصاد الإسرائيلي، إلا انه يلاحظ ان هذا الانفاق المتزايد لا يؤدي الى ضغط الاستهلاك الفردي، أو التأثير في مستويات المعيشة المرتفعة، لكون ذلك يعود - كما قلنا - الى قيام الحكومات المتعاقبة بالاعتماد على الخارج في تمويل جزء كبير من النفقات العسكرية.

٣ - ندرة الموارد الطبيعية

تعاني اسرائيل من ندرة في مواردها الطبيعية والمعدنية (باستثناء الفوسفات والبوتاس)، بالإضافة الى نقص في مياه الري (وخاصة في المنطقة الجنوبية منها)، وهو ما يمثّل قيداً على النمو والتوسع في الانتاج الزراعي. لذلك، فهي تعتمد على الخارج في استيراد ما تحتاجه من مواد أولية وطاقية. وتصل نسبة الواردات الى حوالي ٨٠ بالمئة من اجمالي الواردات العامة الاسرائيلية، ممّا يمثّل عبئاً على ميزان المدفوعات الإسرائيلي. ولقد استطاعت اسرائيل التغلب على هذه الندرة بالاتجاه نحو الصناعات الحديثة، حيث يقل الاعتماد على الموارد الطبيعية. وساعدها على هذا وفرة المهارات العلمية والفنية من المهاجرين اليهود إليها.

٤ - الاعتماد على الخارج

نتيجة لندرة الموارد الطبيعية، فان اسرائيل تلجأ للخارج للحصول على ما تحتاجه من مواد أولية لازمة لصناعاتها، بالإضافة الى وارداتها من الوقود؛ كما تعتمد اسرائيل على الخارج لتوفير مستلزمات المستوى المعيشي المرتفع لسكانها اليهود، وتوفير وارداتها العسكرية المتزايدة. وهكذا نجد ان النشاط الاقتصادي الإسرائيلي، والنمو الداخلي، وتزايد القدرة على التصدير، والزيادة في مستوى الاستهلاك الحقيقي للفرد، والانفاق العسكري، كلها تعتمد على مقدار ما تستورده اسرائيل.

وهذا الاعتماد على الخارج يؤدي الى انتقال الظواهر السلبية في الاقتصاد الخارجي الى الداخل. ونتيجة لذلك، فان الآثار السلبية تزداد، وهي تتمثّل، أساساً، في ارتفاع نسبة التضخم وتعرّض الاقتصاد الإسرائيلي للآزمات الدورية، بالإضافة الى استمرار وتزايد العجز في ميزان المدفوعات.

وممّا يوضح مدى الاعتماد على الخارج ان نسبة الضرائب، كمصدر من مصادر التمويل